استمارة المشاركة

المشارك الأول:
د.برابح محمد-جامعة المدية
أستاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية.
البريد الالكتروني:
berrabahmoh@gmail.com
المشارك الثاني:
قرشي خديجة-جامعة المدية
ماجستير علوم اقتصادية تخصص مالية ونقود السنة الجامعية 2015/2016 جامعة المدية
سنة سادسة دكتوراه تخصص مالية ونقود جامعة المدية.
البريد الالكتروني: korchi.khadidja@gmail.com

المشارك الثالث:
د.خليل محمد-جامعة المدية
أستاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية.
البريد الالكتروني

عنوان المداخلة: مفاهيم أساسية حول التمويل متناهي الصغر
محور المداخلة: المحور الأول

الملتقى الوطني الافتراضي حول: التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
يوم 03 مارس 2022
مفاهيم أساسية حول التمويل متناهي الصغر

ملخص:
خلال فترة التسعينيات، أصبح تقديم الخدمات المالية التي تتعامل مع الودائع والقروض الصغيرة جدًا - التمويل متناهي الصغر - ولا سيما توفير الائتمان الأصغر ، موضع ترحيب متزايد باعتباره وسيلة فعالة للحد من الفقر.
يهدف هذا البحث إلى التطرق إلى الجانب النظري للتمويل متناهي الصغر، من خلال التعريف بمصطلح التمويل متناهي الصغر وخصائصه، كما تم التعرف على أهميته ومؤسساته، مبادئه والخدمات المالية التي يقدمها وأهم المعوقات التي تواجهه. وقد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة موضوع البحث.
الكلمات المفتاحية:التمويل متناهي الصغر، الاقراض المتناهي الصغر، التأمين المتناهي الصغر، الادخار.

Abstract:
During the 1990s, the provision of financial services dealing with very small deposits and loans - microfinance- and particularly the provision of microcredit, have been increasingly acclaimed as effective means of poverty reduction.
This research aims to address the theoretical aspect of microfinance, by defining the term microfinance and its characteristics, as well as identifying its importance and its institutions, its principles, the financial services it provides, and the most important obstacles facing it. In this study, we used the descriptive analytical method to address the research topic.
Keywords: Microfinance, microcredit, microinsurance, savings..

مقدمـــــــــة:

من الصعب الحصول على ائتمان من البنوك التقليديـة عنـدما لا يكـون لـديك الضـمانات اللازمـة، أو الـدخل المنتظم، أو عنـدما تعيش في بلـد يقتصـر فيـه الوصـول إلى الخـدمات المصـرفية على جـزء صـغير نسـبيًا من السـكان. إذا افترضنا أن التمويل هو أداة لخدمة التنمية والنمو الاقتصـادي، فيبـدو واضـحًا أن عدم توفر الخدمات المالية للسكان الفقراء والمحرومين هو عائق أمام تنميتهم. هذا الارتباط الوثيق الواضح إلى حـد مـا بين التمويـل والتنميـة هـو أصـل توسـع التمويل متناهي الصغر في العالم.

1. إشكالية البحث: من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:
   ماذا نعني بالتمويل متناهي الصغر؟
2. تقسيمات البحث: سنحاول معالجة البحث ضمن المحاور التالية:
   - المحور الأول: تعريف التمويل متناهي الصغر وخصائصها.
   - المحور الثاني: أهمية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر.
   - المحور الثالث: مبادئ التمويل متناهي الصغر.
   - المحور الرابع: خدمات ومعوقات التمويل متناهي الصغر.
3. منهج الدراسة: إن بلوغ الهدف من البحث يتوقـف على معالجـة الموضـوع بأسلوب مناسـب وفـق منهجيـة واضـحة ومضـبوطة بالاعتمـاد على المنهج الوصفي التحليلي.

1. تعريف التمويل المتناهي الصغر وخصائصه:

أ- تعريف التمويل المتناهي الصغر:

قُدِّمت تعاريف عديدة للتمويل المتناهي الصغر يمكن أن نذكر بعضا منها فيما يلي:

- التعريف الأول: التمويل المتناهي الصغر هو شكل من أشكال التنمية المالية التي تركز في المقام الأول على التخفيف من حدة الفقر من خلال تقديم الخدمات المالية للفقراء.[1]
- التعريف الثاني: يعرف التمويل المتناهي الصغر بأنه شكل من أشكال التنمية المالية التي تركز في المقام الأول على التخفيف من حدة الفقر من خلال تقديم الخدمات المالية للفقراء.[2]
- التعريف الثالث: يعرف التمويل المتناهي الصغر بأنه تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى، ولكن اتسعت دائرة التمويل المتناهي الصغر لتشمل مزيدا من الخدمات (الادخار، التأمين وتحويل الأموال،...) وذلك لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة.[3]
- التعريف الرابع: التمويل المتناهي الصغر هو تقديم وتوفير الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات (مشروعات العمل الحر) كالإقراض، والإيداع والادخار التي تتكيف مع احتياجاتهم.[4]

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن تعريف التمويل المتناهي الصغر يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

- ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط، أما الخدمات غير المالية كالتدريب وتقديم الاستشارة فلا تصنف تحت اسم التمويل متناهي الصغر حتى ولو عملت مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تقديمه.
- تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على خلق المشروعات المدرة للدخل، بحيث يجب أن يكون لديهم فرصا اقتصادية ومهارات أعمال، كما لا يجب أن تستخدم الأموال التي يستلمونها لأغراض الاستهلاك بل لأغراض منتجة، ولهذا السبب يعتبر أفقر الفقراء أو المحرومون خارج الفئة المستهدفة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر، حيث يتم استهدافهم بشكل أفضل من قبل برامج اجتماعية أخرى.[5]

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام المصطلحين "التمويل المتناهي الصغر" و"الإقراض المتناهي الصغر"، لأسباب تاريخية تحديدا، كان خاطئا في بعض

الأحيـان، وهـذا مـا يـدعو إلى ضـرورة التميـيز بينهمـا منـذ البدايـة، فـالاقتراض المتنـاهي الصـغر يتضـمن منح خـدمات الإقـراض إلى أصـحاب المشـاريع ذوي الدخل المتدني، بينما يتضمن التمويل المتناهي الصغر الإقراض، التوفـير إضـافة إلى الخدمات المالية الأخرى مثل التأمين وتحويل الأمـوال. ويعـود السـبب وراء هذا الخلط بين المصطلحين هو افـتراض أن الفقـراء غـير قـادرين على التوفـير وأنهم يحتاجون القروض فقط. إلا أنه تم إثبات عدم صحة ذلك، ففي عام 1984 عندما قدم بنك راكيات الاندونيسي، وهو أكبر مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر، حسابات توفير للفقراء دون تحديد الحد الأدنى للإيداع قد حقق بذلك نجاحـا غـير طـبيعي. فقـد سـجل قسـم التعـاملات البنكيـة متناهيـة الصـغر 3.1 مليـون من حسابات القروض يقابلها 29.9 مليون حساب توفير.[6]

ب- خصائص التمويل المتناهي الصغر:

تتمـيز بـرامج المؤسسـات العاملـة في ميـدان التمويـل المتنـاهي الصـغر بالخصائص التالية:[7]

- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل.
- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين.
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخـار الإلـزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية.
- إمكانية حصـول المقـترض على قـروض جديـدة يتوقـف على مـدى وفائـه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة.
- الـدفع المبسـط والسـريع لأقسـاط القـروض مقارنـة بمعـدلات تحصـيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيـد من قـدرة المقـترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.
- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف المرتفعة الـتي تنطـوي عليهـا معاملات التمويل الأصغر.
- إتباع مناهج بديلة إزاء الضمانات العينية.
- ملائمة موقع وتوقيت السداد.
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

2. أهمية ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر:

أ- أهمية التمويل المتناهي الصغر:

يعد التمويـل المتنـاهي الصـغر القـوة المحركـة للمشـروعات الصـغيرة وأحـد المصـادر لتوفـير فـرص للعمـل وخلـق بيئـة صـحية للتنـافس وتحقيـق العدالـة

الاجتماعيــة وهــو اســتجابة لإســتراتيجية تقليص دور الحكومــة في النشــاط الاقتصادي، كما إن مشاريع التمويـل المتنـاهي الصـغر أكـثر فاعليـة في معالجـة مشـاكل البطالـة وتوفـير فـرص العمـل، إحـداث نمـو اقتصـادي، رفـع مسـتوى المعيشــة حيث لاحظت (لجنــة الجــوع) المنبثقــة عن الأمم المتحــدة أن توفــير التمويل المناسب لمشروعات التمويل المتناهي الصغر في البلدان النامية يؤدي إلى رفع مستوى المعيشـة للفقـراء ورفـع معـدلات الأمن الغـذائي. ولقـد أصـبح التمويل المتناهي الصغر توجهـا دوليـا سـائدا من العقـدين المنصـرمين من حيث درجة المؤسسات والمنظمات العاملة في تنظيمه وهكـذا يعـد التمويـل الأصـغر الأداة الأكـثر قـوة وفعاليـة في مكافحـة الفقـر وتحقيـق التنميـة المحليـة. إن الحصول على خدمات التمويل المتناهي الصغر تمكن الفقراء من زيادة دخـولهم الأسرية وبناء الأصول والممتلكات حيث يدعم التمويـل المتنـاهي الصـغر الإنتـاج والرعاية الصـحية ويسـمح للفقـراء بالتخطيـط للمسـتقبل وإرسـال أبنـاءهم إلى المدارس والاستمرار فيها. ويمكن القول بأن هناك شبه إجماع في الآراء للعديد في المجتمعات النامية على ضـرورة اسـتخدام التمويـل المتنـاهي الصـغر حـتى تتوفر للأسر الفقيرة أساليب تتصف بالاسـتدامة الماليـة يمكنهـا من سـد النقص في فجوة العرض المالي وبالتالي يزداد الاهتمام بضرورة إيجاد مؤسسات ماليـة قادرة على توفير خـدمات ماليـة تكـون قـادرة على تعبئـة المـدخرات والمـوارد محليا أو من خلال الودائع والاقتراض من البنوك المحلية لتقديم القروض. الأمــر الذي يحتاج بدوره إلى توفير الاستدامة المالية التي تعد أهم أهداف التمويــل ولا يمكن تحقيــق الاســتدامة الماليــة إلا من خلال تنميــة النظــام المــالي الرســمي ويمكن إيجاز أهمية التمويل المتناهي الصغر بما يلي:[8]

- يعــد التمويــل متنــاهي الصــغر أحــد أهم القطاعــات الاقتصــادية للتنميــة الاقتصادية والاجتماعية بالدول المتقدمة والنامية وهي القـوة الدافعـة وراء النمو الاقتصادي القومي.
- يعد التمويل متناهي الصغر آلية للكشف عن الفرص الاسـتثمارية وتـوطين التجارب الناجحة وإيجاد الصيغ المناسبة للتعاون بين المشروعات.
- يعمل التمويل متناهي الصغر على تخفيف العبء عن الحكومات والجهـات المعنية لفتح مجالات العمل.
- يشمل التمويل متناهي الصغر كافة أنشطة الاقتصاد الرئيسـية من أنشـطة تجارية وصناعية وخدمية وزراعية.
- تساعد على التنمية البشـرية وبنـاء القـدرات للشـباب من خلال المعايشـة والتدريب العملي وتنمية وصقل المواهب.
- تعتمد المشـروعات المشـمولة بالتمويـل متنـاهي الصـغر على الاسـتخدام

الأمثل للموارد المتاحة وبالاعتماد على القوى البشرية الماهرة والحرفية.
- يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل متناهي الصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي.

ب- مؤسسات التمويل المتناهي الصغر:

تشمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر مجموعة عريضة من المنظمات التي تهدف إلى توفير مجموعة من الخدمات التمويلية لأكثر طبقات المجتمع فقرا. ويمكن تصنيف مثل هذه المنظمات وفقا لطبيعتها ودرجة رسميتها:[9]

- **مؤسسات التمويل متناهي الصغر وفقا للنوع:**

- مؤسسات تقوم بتقديم القروض مباشرة إلى مجموعة معينة من العملاء مع الالتزام بالأنشطة المصاحبة مثل جمع الأقساط والرقابة والمتابعة وما إلى غير ذلك.
- مؤسسات على صلة بمنظمات الإقراض متناهي الصغر وإن كانت لا تمارس عمليات الإقراض بصورة مباشرة.

- **مؤسسات التمويل متناهي الصغر وفقا لدرجة الرسمية:**

- مصادر غير رسمية: تشمل المصادر غير الرسمية المقرضين وأصحاب المال الذين يقدمون القروض قصيرة الأجل، والذين يفرضون بدورهم معدلات فائدة عالية تفوق تلك التي تفرضها المصادر الرسمية وشبه الرسمية. كما تقوم أيضا مجموعة صغيرة من الأفراد الذين يعرفون بعضهم البعض بإيداع مدخراتهم الخاصة لدى تلك الأطراف. وتعتبر معظم آليات التأمين غير الرسمية المماثلة ضعيفة عند حدوث أية مشكلات مقدمة ومن ثم فهي تمثل بذلك مصدرا محدودا لحماية الفقراء.
- مصادر رسمية: من الملاحظ أن دور المصادر الرسمية للتمويل متناهي الصغر قد ازداد بوضوح خلال العقدين الماضيين. وترجع هذه الزيادة إلى النمو الملحوظ في نطاق الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الرسمية من خلال الوصول إلى الطبقات الأشد فقرا بالإضافة إلى وضع برامج للربط بين المصادر الرسمية وغير الرسمية أيّاً كان نوعها: مثل إنشاء شكل جديد من المؤسسات الرسمية المتخصصة في مجال التمويل متناهي الصغر مثل بنك جرامين ببنغلاديش، ووضع برامج جديدة للتمويل متناهي الصغر من قبل الحكومات والعديد من المؤسسات المالية الأخرى.

وتعتبر معظم مؤسسات التمويل متناهية الصغر:

- بنوكا تجارية خاصة تقوم بتقديم الخدمات التمويلية من خلال فروعها التي

تمثل بدورها شبكة موسعة.

- بنوكا حكومية تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات التمويلية في إطار الأولويات التي تحددها الحكومة.
- شركات مالية وبنوكا متخصصة، والتي غالبا ما تقوم بالتركيز على قطاعات معينة، مثل قطاع الإسكان أو الإقراض الاستهلاكي، علما بأنه غالبا ما تعمل هذه الشركات على نطاق إقليمي وليس محليّاً.
- منظمات غير حكومية تقوم بتقديم القروض متناهية الصغر وتشمل:

- منظمات غير حكومية لا تسعى إلى تحقيق الربح والتي تعتمد بدورها على المنح لتمويل المقترضين.
- منظمات غير حكومية لا تسعى إلى تحقيق الربح والتي تستند إلى المنح بالإضافة إلى مدخرات الأعضاء وبعض القروض المحدودة التي توفرها البنوك التجارية لها.
- منظمات غير حكومية لا تسعى إلى تحقيق الربح قامت بتغيير الإطار المؤسسي الذي تعمل من خلاله لتعمل كوحدات مساهمة تعمل على رفع رأسمالها من خلال تشغيل مواردها المالية عن طريق الإيداعات وتبادل الأوراق التجارية والإيداعات البنكية.

3. مبادئ التمويل متناهي الصغر:

حددت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) وهي إحدى مجموعات البنك الدولي، المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر فيما يلي:[10]

- يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة وذات التكلفة المعقولة وليس إلى القروض فقط.
- يعتبر التمويل متناهي الصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، فعندما يصل الفقراء إلى الخدمات المالية فإنه يصبح بمقدورهم زيادة الدخل، وبناء الأصول وحماية أنفسهم من الصدمات الخارجية.
- يعني التمويل متناهي الصغر بناء أنظمة مالية تقدم خدمات مالية للفقراء، ولن يحقق التمويل متناهي الصغر أهدافه الكاملة في الوصول إلى عدد كبير من الفقراء إلا إذا أصبح جزءا لا يتجزأ من النظام المالي العام لأية دولة.
- الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء: وتحقيق الاستمرارية المالية يعني تخفيض تكاليف المعاملات وعرض منتجات وخدمات أفضل تلبي احتياجات البلدان المتعاملة مع المؤسسات المعنية وابتكار طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من التعامل مع البنوك.

- يتعلق التمويل متناهي الصغر بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة يمكن أن تستقطب الودائع وتحولها إلى قروض وخدمات مالية أخرى.
- لا يقدم الإقراض متناهي الصغر الحلول دائما، فهو لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف. إن الأفراد المعدمين والجياع الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواع أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد. ففي كثير من الأحيان، هناك أدوات أخرى تقلل من أثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة، التوظيف وبرامج التدريب،أو تحسين البنى التحتية.
- إن تحديد سقوف أسعار الفائدة يمكن أن يضعف من فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، إن تكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة هي أكبر بكثير من تكلفة تقديم عدد قليل من القروض الكبيرة ما لم يكن باستطاعة مؤسسات التمويل متناهية الصغر أن تتقاضى أسعار فائدة أعلى من متوسط أسعار قروض البنوك فلن تتمكن من الاعتماد على ذاتها وتحقيق الاستدامة. وفي الوقت نفسه يجب أن لا تعكس عدم كفاءتها في تقديم خدمات التمويل بفرض أسعار فائدة أو رسوم أخرى أعلى بكثير مما يجب.
- دور الحكومة هو التسهيل وليس التقديم المباشر للخدمات المالية، فدورها الرئيسي هو خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء (على سبيل المثال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، تجنب وضع سقوف لأسعار الفائدة، الامتناع عن تشويه السوق ببرامج إقراض مدعومة عالية التأخر في السداد وغير قابلة للاستمرار)، ويمكن أن تساند الحكومات تلك الخدمات الملية المقدمة للفقراء لتحسين بيئة الأعمال ومحاربة الفساد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البنية التحتية وفي أوضاع خاصة قد يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية صغيرة مبررا عند الافتقار إلى أنواع أخرى من التمويل.
- الدعم من الجهات المانحة يجب أن يكون مكملا وليس مزاحما لرؤوس المال من القطاع الخاص: يجب أن تستخدم الجهات المانحة الهبات والقروض وأدوات المساهمة في رأس المال بشكل مؤقت لبناء القدرة المؤسسية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر وتطوير البنية الأساسية لها بما يمكنها من الارتقاء إلى المرحلة التي تكون قادرة على الوصول إلى مصادر التمويل الخاص كاستعمال الودائع.
- نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من أهم المعوقات: يجب أن تركز الجهات المانحة والداعمون الآخرون على بناء هذه القدرات.

- يعمل التمويل المتناهي الصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه: إن المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية، ويتضمن ذلك كلا من المعلومات المالية (مثل نسبة الفوائد، تسديد القروض، واسترداد التكاليف) والمعلومات الاجتماعية (مثل عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقرهم)، فكل من المتبرعين، المستثمرين ومشرفي البنوك والعملاء يحتاجون هذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.

4. خدمات ومعوقات التمويل متناهي الصغر:

أ- خدمات التمويل متناهي الصغر:

يمكن التعرف على خدمات التمويل متناهي الصغر في النقاط الآتية:[11]

- القروض: إن نجاح العديد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر يمكن تحديده بمقدرتها على دمج الممارسات الناجحة لمؤسسات القطاع غير الرسمي (مقرضي الأموال) ضمن مؤسسات القطاع الرسمي. وتشمل تلك الممارسات كل من المرونة، سرعة الولوج إلى الأموال، والشروط الواضحة والسهلة.

إذن فالنجاح غير العادي للإقراض متناهي الصغر يعود إلى المقدرة على نقل بعض هذه الصفات من مقرضي الأموال إلى مؤسسات التمويل الرسمية مع تخفيض لنسب الفوائد المطبقة. تبقى نسب الفوائد هذه أعلى من تلك التي تفرض على قروض البنوك التقليدية بسبب ارتفاع تكلفة إدارة عدد كبير من القروض الصغيرة بدلا من عدد قليل من قروض أكبر حجما. ومع ذلك، فالمهم هو فتح المجال للولوج إلى القروض أمام أولئك الذين قد يتم استثناؤهم من نظام التمويل الرسمي وبنسب فوائد أقل بكثير مقارنة مع تلك التي يفرضها المنافسون في هذا القطاع وهم مقرضو الأموال. وفيما بلي الصفات التي يجب على مؤسسات الإقراض تطبيقها من أجل تقديم الخدمات القيِّمة إلى عملائهم:

- الولوج السريع: تعتبر الموافقة السريعة على القرض والصرف السريع لقيمته مسألة أساسية للعملاء وهي في الغالب السبب الذي يدفع الناس إلى التعامل مع مقرضي الأموال حتى بفوائد عالية جدا.
- شروط واضحة، سهلة ومرنة: إنه من المهم تقديم خدمة الإقراض بشروط ملائمة للعملاء، حيث أن وضع قيود على إمكانيات استخدام الأموال قد لا يعطي لمالك المشروع متناهي الصغر المرونة في استخدام الأموال المستلمة وبالتالي يكون هذا عائقا لتطوير مشروعه.

- الخدمات الدائمة: يجب تقديم خدمات الإقراض بشكل مستمر وليس لفترة محددة فقط.
- الضمانات البديلة وبدائل الضمانات: يفتقر الفقراء عادة إلى الضمانات التقليدية، فمن أجل تجاوز هذه العقبة، تستخدم العديد من مؤسسات التمويل متناهية الصغر أنواع أخرى من الضمانات المعروفة باسم الضمانات البديلة وبدائل الضمانات. وتعتبر ضمانات المجموعة مثالا على النوع الأول، أما الممتلكات الشخصية مثل الآلات والمجوهرات فهي أمثلة على بدائل الضمانات والتي لا تقبل بها البنوك التقليدية كضمانات.

- المدخرات: تعرض مؤسسات التمويل متناهي الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير: الطوعي والإلزامي. أما المدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية، بينما المدخرات الإلزامية فهي تقدم كضمانات للقروض. وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض.

قدم الجيل الأول من مؤسسات التمويل متناهي الصغر القروض إلى العملاء اعتقادا منهم أنها الخدمة الوحيدة التي احتاجها العملاء، ولكن تبين أن هذا الافتراض هو افتراض خاطئ وأن الخدمات المالية الإضافية الأكثر أهمية والتي يحتاجها الفقراء هي خدمات التوفير. إن القروض التي تهدف إلى بدء المشاريع الصغيرة لها أهميتها فقط عند أولئك اللذين تتوفر لديهم الفرص الاقتصادية والمهارات الإدارية، بينما هناك عدد أكبر من الناس يحتجون التوفير بدلا من اقتناء الأصول الأكثر خطورة أو إبقاء النقود في المنزل.

- التأمين متناهي الصغر: يعتبر التأمين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر بإضافتها إلى محفظتها للاستجابة إلى حاجة هؤلاء للحماية. إن تقديم خدمات التوفير والتأمين إضافة إلى القروض يجعل مؤسسات التمويل متناهي الصغر مؤسسات خدمات مالية كاملة تقدم تمويلا متناهي الصغر، أي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المالية إلى ذوي الدخل المنخفض.

تحتاج مؤسسات التمويل متناهي الصغر من أجل تقديم خدمات التأمين إلى ترخيص خاص. إن متطلبات الحصول على مثل هذا الترخيص تكون عادة صعبة، فالحكومات عادة تسيطر على شركات التأمين للأسباب ذاتها التي تدفعها للسيطرة على النجاعة المالية للمؤسسات التي تجمع المدخرات، ألا وهي حماية العملاء وثبات النظام واستمراره. وبما أن

أغلبية مؤسسات التمويل متناهي الصغر لا تلبي هذه الشروط، فإنها تلجأ إلى بديل عن تقديم الخدمة مباشرة إلى العملاء، والطريقة الأكثر شيوعا هي الشراكة مع شركة تامين قائمة. فشركات التأمين قد لا تقدم خدماتها مباشرة إلى الفقراء لافتقارها للخبرة في هذا القطاع. وهنا تتدخل مؤسسات التمويل متناهي الصغر لجسر الهوة بحيث تعمل كوسيط بين شركة التأمين والعملاء.

- تحويل الأموال: يعتبر تحويل الأموال خدمة مالية حساسة أخرى. فإن تحويل الأموال من المهاجرين إلى أقاربهم هو عمل آخذ في النمو السريع وعادة ما تتم إدارته عن طريق ترتيبات غير رسمية وبتكاليف ومخاطر عالية.

يمكن تقديم هذه الخدمة مباشرة أو عن طريق الشراكة مع شركات تحويل الأموال، وذلك يعتمد على التشريعات المحلية والتكلفة. تتمتع مؤسسات التمويل متناهي الصغر بميزة تنافسية بسبب علاقتها مع عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات الأخرى المقدمة. كما ويمكن أخذ هذه التحويلات بعين الاعتبار عند احتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ المقترضة. إن هناك إمكانية ربط هذه الدفعات مع القروض عندما لا تستخدم تلك التحويلات في الاستهلاك بل تستخدم لأغراض الإنتاج عن طريق دمج مصادر الأموال المختلفة.

ب- معوقات التمويل متناهي الصغر:

من أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تقديم القروض متناهية الصغر هي ما يلي:[12]

- مشكلة الضمانات: تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات للحصول على التمويل الأصغر إذ أن العديد من المستهدفين لبرنامج التمويل متناهي الصغر لا يملكون ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لإثبات ما يملكون أولا، فهذا يعتبر عائق أمام انتشار فكرة التمويل متناهي الصغر.
- الإجراءات الخاصة بمنح التمويل متناهي الصغر: تعد المصارف من أكثر المعوقات التي يواجهها التمويل المتناهي الصغر، فتتخوف المصارف من الدخول في مجالات التمويل متناهي الصغر بسبب ضعف الضمانات ويشعرون دائما بأن هذا التمويل برنامج مفروض من قبل الدولة. فيعاني طالب التمويل متناهي الصغر من فقدان جزء كبير من الوقت للحصول على التمويل من المصارف بسبب عدم إلمامهم بالإجراءات والمستندات المطلوبة لطلب التمويل من المصرف، أو لعدم وجود معلومات دقيقة عن العملاء الجدد، والتردد الناتج من عدم الثقة في التعامل مع المصارف،

فضلا عن انتشار الأمية بحيث يحتاج المستفيد لوقت إضافي للاستعانة بمن يثق فيه لقراءة ومعرفة المطلوب منه من قبل المصرف.

- انخفاض القدرة المؤسسية لمقدمي التمويل متناهي الصغر لاسيما في المناطق الريفية المرتبطة بالعدد المحدود للأفراد المتعلمين والمتدربين في المجتمعات الريفية.
- ارتفاع نسبة المخاطرة المرتبطة بالزراعة مثل هطول الأمطار بشكل متغير والآفات والأمراض الزراعية، ولاسيما أن معظم القروض متناهية الصغر هي موجهة للقطاع الزراعي.

خاتمة:

يوفر التمويل المتناهي الصغر خدمات مالية للفقراء ومحدودي الدخل أو إلى أصحاب المشاريع صغيرة الحجم، الذين لا يستطيعون دخول الأنظمة المالية الرسمية، وهو ما يساهم في تمكين الفقراء من زيادة وتنويع مصادر دخلهم، وبالتالي ازدياد قدرتهم على التحكم في الموارد المالية، وهكذا فإن الخدمات المالية المقدمة من خلال التمويل متناهي الصغر تحدّ من الفقر وآثاره، وكلما اقتربت مؤسسات التمويل متناهي الصغر من الاستدامة المالية، كلما كانت قادرة على إيصال الخدمات المالية على مستوى واسع ومؤثر بشكل كبير على تخفيض مستوى الفقر.

الهوامش:

[1] Sébastien Boyé et autres, Le guide de la Microfinance -Microcrédit et épargne pour le développement- ,éditions d'organisation,Paris,2006,p 17.

[2] Michael S. Barr, Microfinance and Financial Development, University of Michigan Law School, 2004, p 278, Available at: https://repository.law.umich.edu/articles/61 .

[3] موساوي محمد الياميـن، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول الناميـة – دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شـهادة الماجسـتير، كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012/2013، ص 63.

[4] الصديق طلحة محمد رحمة، دور التمويـل الأصـغر في تحقيـق التنميـة الريفيـة المسـتدامة في الـدول الإفريقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، جمهورية مصر العربيــة، العدد الثالث، ديسمبر 2017، ص 259.

[5] ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، ص ص: 7، 9.

[6] ماركو إليا، المرجع الساق ص ص: 7-8.

[7] الصديق طلحة محمد رحمة، المرجع السابق، ص ص: 259-260.

[8] علياء حيدر عبد عون، التمويل المتناهي الصغر ودوره في تنمية المجتمعات المحلية، بحث مقدم كجزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018، ص ص: 13-14.

[9] هبة نصار، الإطار المؤسسي لتنمية قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر، المؤتمر الثالث العربي حول: التحديات والمشاغل التي تواجه المجتمع المدني-التمويل متناهي الصغر-، 1-3 مارس 2006، ص ص: 29-31.

[10] KEY PRINCIPLES OF MICROFINANCE, Available at: https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Consensus-Guidelines-Key-Principles-of-Microfinance-Jan-2004 .

[11] ماركو إليا، المرجع الساق ص ص:33-38.

[12] علياء حيدر عبد عون، المرجع السابق، ص ص: 19-20.